

تقديم : بقلم الأستاذ الدكتور / يحيى الجمل

المستشار الدكتور محمد عبد المجيد إسماعيل على رغم أنه من رجال مجلس الدولة المتميزين إلا أن اهتماماته لا تتوقف عند الدراسات القانونية بل تمتد هذه الاهتمامات إلى القضايا المجتمعية والهموم العامة لهذا البلد الذي نعيش فيه والذي يمر بمرحلة فارقة من حياته لعلها تكون أخطر وأدق مرحلة منذ بدء محمد على بناء الدولة الحديثة في مصر.

وقد تناول الباحث في هذه « التأملات » قضايا بالغة الدقة والعمق منها قضية صراع الحضارات التي طرحها الكاتب الأمريكي « صموئيل هنتجتون ».. والذي اعتبر كتابه في هذا الخصوص من أهم الكتب في السنوات الأخيرة وانتقد الباحث نظرية الكاتب الأمريكي مشيرا إلى أن العولمة الثقافية والتقارب بين الثقافات الذي نشهده أخيرا تؤدي إلى أن ما قال به الكاتب الأمريكي من صراع حتمى بين الحضارة الغربية من ناحية والحضارة الإسلامية من ناحية أخرى هو افتراض ليس عليه دليل.

وعرض الباحث للتطورات السياسية التي حدثت في مصر قبيل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبعدها وناقش في هذا الصدد كثيرا من القضايا الدستورية الخلافية بغير قليل من العمق والإحاطة.

ولم يقتصر الباحث في تأملاته على الأوضاع في مصر وإنما تناول الأوضاع فيما أطلق عليه بلاد الربيع العربي وحاول أن يربط بين أسبابها ونتائجها في هذه الدول. وتساءل الباحث هل ستؤدي ثورات الربيع العربي إلى التصادم بين الإسلام السياسي والحضارة الغربية كما هو حادث في النموذج الإيراني؟ أم ستؤدي إلى مزيد من التقارب في العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول الربيع العربي والغرب كما هو الحال في النموذج التركي.

وأنا سعيد بأن أقدم هذا «المؤلف» للدكتور محمد عبد المجيد إسماعيل - وأظن أنه مؤلفه الأول في القضايا والهموم العامة - إلى قارئه الذي أرجو أن يجد فيه من المتعة والفائدة ما يروى عطشه للمعرفة التي هي الهدف من وراء كل قراءة.

ولست في حاجة إلى أن أقول في خاتمة هذه المقدمة أنني مع تقديرى للباحث ولاجهاداته وتأملاته فلست بالضرورة متفقا معه في كل ما طرحه من قضايا وأفكار ولكن ذلك لا ينفي - من غير شك - تقديرى الشديد لهذه الدراسة القيمة التي أؤكد أن قارئها سيجد فيها فائدة ومتعة.

والله من رواء القصد

أ. د يحيى الجمل

هذا الكتاب

في دولة سيادة القانون تخضع كافة الشخوص القانونية - حكاما ومحكومين - لحكم القانون فيسود حكم القضاء في إطار من الدستور الحاكم للدولة الذى يمثل نقطة الانطلاق نحو خارطة طريق ذات تسلسل زمنى Chronology يكفل إعادة بناء مؤسسات الدولة من مجالس نيابية (مجلس الشعب ومجلس الشورى إذا ارتأى الدستور الجديد الإبقاء عليه) وتحديد اختصاصاتها وطرائق وأساليب إدارة الدولة وتحديد سلطاتها بحسبان أن الدستور موجدتها ومانحها اختصاصاتها ومبين آليات الرقابة المتبادلة فيما بينهما من حق حل البرلمان من جانب السلطة التنفيذية الذى لا يكون إلا بنص دستورى والحق المقابل وهو سحب الثقة من الحكومة من جانب البرلمان الذى لا يكون كذلك إلا بنص دستورى، وآليات الرقابة القضائية على السلطة التشريعية ممثلة فى المحكمة الدستورية العليا والرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية ممثلة فى قضاء مجلس الدولة بحسبان أن فى وجود المحكمة الدستورية ومجلس الدولة فى الإطار الدستورى ضمانه أساسيه راسخة من ضمانات الديمقراطية ودولة سيادة القانون.

فمنازعات القانون العام وهى المنازعة الإدارية فى قضاء مجلس الدولة والدستورية فى قضاء المحكمة الدستورية العليا، تتجاوز، فى الأغلب الأعم، نطاق غير المنازعات الإدارية والدستورية التى تتصل أساسا بآحاد الناس، فالمنازعات الإدارية والدستورية تتعلق بحسب التكييف

وتتداعى بآثارها بحسب طبائع الأشياء بكيفية تسيير شئون الحكم والإدارة وما يتصل بذلك بحكم اللزوم من ذود عن الحقوق والحريات المقررة، وكل ذلك من صميم ما يتطلبه استقرار المجتمع وما يلزم لتحقيق أمنه وأمان أفراد^(١).

والقضاء ولاية، ليس وظيفة ولا مرفقا، فالقاضي لا يلغى حكمه أو يعدله إلا قاض مثله، الضعيف في مواجهة خصمه، سواء سلطة عامة أم شخص خاص، قوى بحقه أمام قدسية القضاء، والخائف من بطش خصمه آمن لنفسه في حمى القضاء، والمغلوب على أمره عزيز بمنطقه في ساحة القضاء. واحترام أحكام القضاء وقدسيتها هو الأساس في دولة الديمقراطية وسيادة القانون.



وثمة أسئلة تثور عما إذا كان دستور ١٩٧١ من ناحية الشرعية الدستورية لم يسقط بحسبان أنه لم يتم استفتاء شعبي على إسقاطه وفقا لقاعدة تقابل (توازي) الأشكال في القانون الدستوري والمستقرة بقضاء مجلس الدولة الفرنسي وكذلك قضاء مجلس الدولة المصري، حيث نفذت أحكام هذا الدستور عام ١٩٧١ من خلال استفتاء شعبي جماهيري وبالتالي لا يمكن إسقاطه إلا باستفتاء مواز ومماثل وفقا للمعيار العضوي (الشكلي) لسن التشريع.

(١) المستشار محمد أمين المهدي. منهج القاضي الإداري: محاضرات أقيمت على قضاة الدوائر الإدارية بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ٢٠٠٨.

يعضد هذا النظر ويؤازره أن الاستفتاء الذى أجرى فى فبراير ٢٠١١ إنما تناول تسع مواد فقط من مواد دستور ١٩٧١ بما مفاده ضمنا وبمفهوم المخالفة أن هذه المواد المستفتى عليها هى محل الخلاف وإبداء الرأى من خلال الاستفتاء الشعبى الجماهيرى ، أما بقية مواد الدستور التى لم يتم استفتاء الشعب عليها ، فوفقا لمفهوم المخالفة فى مناهج التفسير لازالت قائمة وباقية استنادا لفكرة الشرعية الدستورية التى هى فى نظر البعض تفوق فكرة الشرعية الثورية.



وتأتى الخواطر الدستورية المتعلقة بالطرح الأيديولوجى من الناحية السياسية التى سيعتنقها الدستور وما إذا كانت هذه الايديولوجية برلمانية أم رئاسية أم تميل إلى النظام المختلط كما هو الحال فى الدستور الفرنسى (دستور الجمهورية الخامسة الصادر فى ٤ أكتوبر ١٩٥٨ فى عهد الرئيس شارل ديغول). هذه الأيديولوجية السياسية يجب أن تكون ثابتة Static، ومحددة بل وقاطعة وصولا للممارسة السياسية والديمقراطية السليمة.

أما الطرح الايديولوجى من الناحية الاقتصادية يجب أن يكون ديناميكيا Dynamic بل ومرنا إلى حد كبير ليتواءم مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI (Foreign Direct Investments) فى شتى مناحى النشاط الاقتصادى فالدستور يوضع ليحكم البلاد لعقود طويلة وليس لسنوات.

وليس أدل على صحة هذا النظر من أن الدستور الفرنسي (دستور الجمهورية الخامسة ١٩٥٨) توالى في ظله الرئيس فاليري جيسكار ديستان وكان يمينيا ثم جاء الرئيس فرانسوا ميتران في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي وكان اشتراكيا بل وانتهج سياسة التقشف ثم تلاه الرئيس شيراك وكان يمينيا وكذلك الرئيس نيكولا ساركوزي وأخيرا جاء الرئيس أولاند لتعود الاشتراكية مرة أخرى إلى قصر الإليزيه !!

كل هذه المتغيرات وهذا التباين في الطرح الأيديولوجي الاقتصادي في إطار ذات الدستور الواحد الذى وضع ليحكم البلاد عقوداً طويلة.

كذلك الحال في الدستور الأمريكى الذى ظل ثابتا ولقرون - مع بعض التعديلات الطفيفة - وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية بنهاية عام ٢٠٠٨ لتعدل الإدارة الأمريكية سياساتها الاقتصادية إلى حد كبير وفى إطار ذات الإطار الدستورى الواحد. فالسياسة الاقتصادية فى أمريكا قبل ٢٠٠٨ تختلف عن هذه السياسة بعد ٢٠٠٨ فى إطار ذات الوثيقة الدستورية الواحدة.



وثمة سؤال مهم يفرض نفسه :

ولكن ماذا بعد؟ هل ثورات الربيع العربى بداية لنهاية أنظمة مستبدة أم هى بداية لصراع الحضارات؟ - هل هى بداية لتكتل إسلامى سياسى ضد الغرب قد يقضى إلى صراع يؤدى إلى سايكس بيكو جديدة؟.

لعل أطروحة صراع الحضارات وإعادة النظام الدولي الجديد^(١) تلك الأطروحة الشهيرة التي أخرجها إلى الوجود صموئيل هنتنجتون حيث ذاع صيتها في العقدين الأخيرين في العالم كله وتنبأ فيها هنتنجتون بحدوث صراع بين الحضارات أهمها الإسلام السياسي من ناحية، والغرب من ناحية أخرى. ولقد وصف هنري كيسنجر هذا المؤلف بأنه من أهم المؤلفات التي ظهرت عند نهاية عصر الحرب الباردة.

ولقد قسم هنتنجتون الحضارات في العالم - الذي عرفه بأنه عالم متعدد الحضارات Multicivilizational World - إلى ثمانى حضارات، وتوقع الصدام بين الإسلام والغرب.

والسؤال الذى يطرح نفسه ونجد إجابته فى الدراسة الماثلة :

(١) هل ستؤدى ثورات الربيع العربى وتغير الأنظمة السياسية الحاكمة فى الدول العربية- فى إطار من الممارسات الديمقراطية الحقيقية- إلى (القوازم) مع الحضارة الغربية أم ستؤدى إلى تكتل إسلامى (معادٍ) لهذه الحضارة قد يقضى إلى صراع يؤدى إلى سايكس بيكو جديدة؟

(1) Samuel p., Huntington, the Clash of Civilizations and the Remaking of world Order, London , 1996»

والذى وصفه هنرى كيسنجر بأنه :

one of most important Books to have emerged since the end of Cold war»

(٢) ماهو مدى تواؤم أو تنافر هذه الأنظمة السياسية الجديدة فى الدول العربية مع العالم الغربى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة العلائق التى قد تنشأ بين الدول العربية مستقبلا والعالم الغربى فى ظل الإسلام السياسى الذى بات يسيطر على مقاليد الحكم فى دول الربيع العربى؟.

وهل هناك صراع (حتمى) أو (محتمل) بين الأنظمة السياسية الجديدة فى دول الربيع العربى والغربى؟ وكيف يمكن تلافى هذا الصراع؟ وما هى آليات تلافى الصراع العربى الغربى حال وجود احتمالية لنشوبه؟

وبعبارة موجزة: هل سيتحقق النظر الذى انتهى إليه صموئيل هنتنجتون من صراع الحضارات بين الإسلام والغرب؟؟

وهل العالم العربى هو المستهدف من الغرب بعد القضاء على الشيوعية بالكلية بانهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط كل دول الكتلة الشرقية بعد عقود من الحرب الباردة؟.

ولعل هذا هو محور البحث Theme فى هذه الدراسة التى تتخللها خواطر دستورية ذات أهمية خاصة من حيث الطرح الايديولوجى الدستورى فى عصر الجمهورية الثانية وحماية بعض الحريات كحرية الإعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة بحسبان أن الإعلام بمفهومه الواسع هو أحد الدوافع الرئيسية المفجرة لثورة يناير ٢٠١١.

وبعد، فهذه ثلة من الخواطر الدستورية والسياسية والقانونية تتصل بتصورات ورؤى جديدة في الشأن العام والمشهد السياسي الحال، ليس في مصر فحسب بل في دول الربيع العربي قاطبة وما تهدف إليه هذه الثورات، وما تفصح عنه الإرادة الشعبية الجماهيرية للشعوب العربية، وما يهدف إليه المؤلف من تفحص مقاصدها، وتقصى غاياتها، واستجلاء مراميها من منظور سردى تحليلي يهدف إلى ربط المشهد السياسي الحال والشأن العام في عصر الجمهورية الثانية بالأصول المستقرة في القانون الدستوري وعلم النظم السياسية.

كل ما تقدم من خواطر سيجيب عنها هذا المؤلف من منظور تحليلي قارئ للأحداث يتبع منهج استقراء الواقع ومنهج استنباط الأحكام للوقوف على حقيقة الأمر في إطار من المعطيات والتداعيات السياسية الراهنة في مصر. هذا المنظور التحليلي لا يغرق في التفاؤل ولا يثبط الهمم فالنظر الذي يخلص إليه إنما يقوم على نتائج ثم الوصول إليها من مقدمات سائغة تؤدي إليها واقعا ولزوما ومنطقا في إطار موضوعي هو من أهم سمات البحث العلمي الجاد.

تمهيد

خواطر حول تداعيات المشهد السياسى فى مصر وأطروحة صراع الحضارات

لعل ما تمر به الأمة العربية الآن من تغييرات جذرية يشكل ظواهر سياسية ودستورية وتشريعية ديناميكية Dynamic تفتقر إلى السكون منذ أحداث الثورة التونسية مرورا بمصر فى يناير ٢٠١١ ثم ليبيا واليمن ثم الوضع الراهن فى سوريا ويتزامن مع ذلك ويتعاصر معه تقسيم السودان إلى شمال وجنوب السودان والاحتفال الشعبى الجماهيرى الذى أقيم فى جوبا لإعلان استقلال دولة جنوب السودان عن شماله لتصبح الدولة المصرية الواحدة قبل عام ١٩٥٦ ثلاث دول الآن هى مصر، دولة شمال السودان ودولة جنوب السودان.

ولقد بدأت حلقة جديدة من المناوشات السياسية التى لا يمكن التنبؤ بعواقبها لاسيما مع وجود بعض المناطق المتنازع عليها بين الشمال والجنوب كإقليم أبى ولا يخفى على فطنة القارئ أهمية هذه المناطق للبلدين المتجاورين شمالا وجنوبا من حيث كونها غنية بالثروات الطبيعية التى كانت محلاً لاهتمام القوى السياسية والاقتصادية العربية والتى لا تتمثل فى البترول فحسب ولكن فى اليورانيوم كذلك.

وأحسب أن هذه الثروات الطبيعية هي مكنن اهتمام الغرب بدولة السودان وهي مقطع النزاع بين الشمال والجنوب والذي أوشك على النشوب و الذي قد يكون من الحكمة تلافيه حقنا للدماء التي استنزفت على مدى عقود طويلة منذ مطلع الثمانينيات والصراع الذي بدأ بين الشمال والجنوب بقيادة جون جارانج الذي حارب لعقود طويلة في سبيل استقلال الجنوب . ولا يقف الأمر عند ذلك بل أن مصادر مياه النيل والفائض عن الحاجة في هذه المنطقة الجغرافية المهمة له أهمية إستراتيجية للدول المجاورة وبعبارة أكثر وضوحا إن مصر كبلد زراعي يقطنه حوالي خمسة وثمانون مليون نسمة وفي تزايد سكاني مضطرد وهي أكبر بلد عربي يهدف لزيادة حصته من مياه النيل لتأمين الرقعة الزراعية الموجودة والمستهدف زيادتها لسد الفجوة الغذائية الكبيرة لشعب تعداده ضخيم يستورد معظم احتياجاته الغذائية في ظل معدل نمو اقتصادي يتناسب عكسيا مع أحداث يناير ٢٠١١ وتطوراتها حتى الآن ومع وجود آمال ضخمة في قيادة سياسية واعية تخطو خطوات واسعة صوب طفرة اقتصادية تخفض العجز في ميزان المدفوعات وتحافظ على سعر صرف الجنية المصري أمام العملات الأجنبية وتحاول جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة Inward of Foreign Direct Investments IFDI ، وتسعى لخلق فرص عمل لحل أزمة البطالة التي تفاقمته وازدادت معدلاتها في العقدين الأخيرين ، ولا يخفى ما لهذه الأزمة من آثار اجتماعية

وأمنية وخيمة من ارتفاع لمعدل الجريمة بمختلف أنماطها الإجرامية .
وتسعى مصر لزيادة الرقعة الزراعية وتأمين المستثمرين المحليين والعرب
والأجانب ، وفتح آفاق وأسواق جديدة للصادرات المصرية ، وحل أزمة
الوقود التى لم تشهدها مصر فى تاريخها والحفاظ على العلاقات السلمية
مع إسرائيل شرقا وتأمين الحدود الغربية والجنوبية ، ووضع سياسة
مستقبلية خلاقة للعلاقات مع الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية وما
تقدمه من معونات عسكرية وخلافه .

وأزعم صادقا إن كل هذه الملفات جوهرية وأساسية فى حياة المواطن
المصرى . ويأتى قبل كل ذلك الملف الأمنى حيث يرتبط كل ما تقدم
من طموحات وآمال بتحقيق الاستقرار الأمنى ارتباط السبب بالنتيجة
فلا يوجد استثمار واع دون استقرار أمنى فى ربوع البلاد .

وأحسب أن «الشان العام» ومن يقومون عليه الآن فى محنة يأمل كل
مصرى وعربى اجتيازها بسلام وفى فترة وجيزة ومن هنا جاءت تسمية
هذا المؤلف تأملات فى «الهم» العام وعصر الجمهورية الثانية بحسبان
أن كل من هو مهموما بالشأن العام ينظر إلى هذه المحنة باعتبارها هماً
عاما يخص كل مواطن مصرى أو عربى معنى بشئون وطنه .

وتأتى ثورات الربيع العربى لتصدر المشهد السياسى فى العالم الآن
وأزعم صادقا أن العديد من التنبؤات والتفسيرات تشير إلى عدم الثبات
فى الرؤية السياسية من موقف حكومات الدول العربية الجديدة إزاء

الغرب وسياسات الغرب إزاء دول الربيع العربي وما إذا كانت الثورات التي اجتاحت بعض الدول العربية ستلقى بظلالها على الدول العربية المجاورة لاسيما دول شبة الجزيرة العربية تلك الإمارات الغنية بثرواتها الطبيعية والتي هي محل اهتمام الغرب لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وما هو موقف الغرب من هذه الدول العربية الثرية وأعنى بذلك دول الخليج وما هو موقف الغرب من الدول الأولى التي بدأت هذه الثورات وهي تونس ومصر وليبيا واليمن والموقف في سوريا ومن سيليهم من دول في هذا المد الثوري. وثمة سؤال يطرح نفسه وهو هل ستتباين سياسات الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء دول الخليج من ناحية ودول الربيع العربي الأخرى وهي تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا؟؟.

صراع الحضارات وثورات الربيع العربي

لعل أطروحة صراع الحضارات وإعادة النظام الدولي الجديد^(١) تلك الأطروحة الشهيرة التي أخرجها إلى الوجود صموئيل هنتنجتون حيث ذاع صيتهما في العقدين الأخيرين في العالم كله وتنبا فيها هنتنجتون بحدوث صراع بين الحضارات أهمها الإسلام السياسى من ناحية، والغرب من ناحية أخرى . ولقد وصف هنرى كيسنجر هذا المؤلف بأنه من أهم المؤلفات التى ظهرت بعد نهاية عصر الحرب الباردة.

ولقد قسم هنتنجتون الحضارات فى العالم - الذى عرفه بأنه عالم متعدد الحضارات Multicivilizational World - إلى ثمانى حضارات هى الحضارات الغربية ، والكنفوشية ، اليابانية ، الإسلامية ، الهندوسية ، الارثوذكسية ، وحضارة أمريكا اللاتينية ، الحضارة الإفريقية.

أما عن الحضارة الأوروبية الغربية والتى بدأت تتنامى منذ عام ١٥٠٠ ميلادية وأضحى لها مالها من أثر فى السياسة الدولية والنظام السياسى العالمى ، حيث صارت بنهاية القرن العشرين دولة عالمية موحدة «Universal State» لها من الروابط الوطيدة مع شمال أمريكا

(١) Samuel.p. Huntington, The Clash of Civilization and the Remaking of world Order.

والذى وصفه هنرى كيسنجر بأنه .

«one of the most important books to have emerged since the End of the Cold War»

سواء بطريق مؤسسى رسمى أم غير رسمى أم عن طريق المنظمات الدولية بين الكيانيين الأوروبي والأمريكى.⁽²⁾

وتعد الأيديولوجيات الناتجة عن اندماج الحضارة الغربية Western Civilization خلال القرن العشرين هى مزيج من الفكر الأيديولوجى الليبرالى ، والاشتراكى ، والماركسي ، والشيوعى ، والديمقراطى الاجتماعى ، والمحافظ ، الفاشستى والديمقراطى المسيحى حيث تضمنت الحضارة الغربية - من بين ما تضمنت - هذه الأيديولوجيات التى يجمع بينها جميعا قاسم مشترك وهو أنها نتاج الحضارة الغربية. ولعل الحضارة الغربية من وجهة نظر هنتنجتون ظاهرة حضارية كونية، فهى وفقا لهذا النظر تمثل قدرا من التمدين Modernization وكذلك التأثير بالنمط الإيديولوجى الغربى Westernization سياسيا واقتصاديا.

ويشير هنتنجتون من بين ما يشير إلى أنه فى مطلع القرن العشرين جاء كمال أتاتورك لبناء دولة جديدة فى تركيا تنفصل عن الإمبراطورية العثمانية Ottoman Empire وبذل جهودا كبيرة صوب الانطلاق نحو المدنية والغرب⁽³⁾، وفى مصر وتحديدًا عام ١٨٣٠ وما تلاها كان عصر محمد على باشا محاولة للتطوير والتمدين دون التأثير المباشر بالثقافة الغربية.... وفى أواخر القرن التاسع عشر ظهر العديد من الإصلاحيين

(2) S. Huntington, P.52,53.

(3) S. Huntington, P74.

مثل جمال الدين الأفغانى والإمام محمد عبده والعديد من الإصلاحيين الآخرين محاولين التوفيق بين الحضارة الإسلامية و الحضارة الغربية من خلال تأكيد التواءم بين الحضارة الإسلامية والتطور العلمى من ناحية الذى يتوافق مع الطفرة الغربية الحضارية العلمية من ناحية أخرى.

وليس من شك أن هؤلاء الإصلاحيين العظام حاولوا تقديم المنهج الإسلامى المتمثل فى قبول الإسلام للأفكار الحديثة المتمدينة سواء كانت علمية أم تكنولوجية أم سياسية (دستورية وديمقراطية) وكانت تلك الاجتهادات المحمودة تمثل اتجاها شبيها - إلى حد ما - باتجاه كمال أتاتورك الذى لم يقبل فحسب التطور الحديث بل قبل كذلك بعض المؤسسات الغربية بقصد الاندماج بين الحضارة العربية الإسلامية من جانب والحضارة الغربية بغية الاندماج بين الحضارتين. وتأتى هذه الحقبة الزمنية من ١٨٧٠ وما تلاها وحتى ١٩٢٠ ونهاية العقد الأخير لتنجب العديد من الإصلاحيين المتميزين فى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية الذين هم إفراز حقيقى ومباشر لتأثر الفكر العربى الإسلامى - وصفوة الإصلاحيين فى العالم العربى وبالأخص فى مصر - بالحضارة الغربية. ولقد بدأت هذه القيادات الإصلاحية فى الحضارة العربية الإسلامية التى تأثرت بالحضارة الأوروبية الغربية فى مجابهة بعض الصعوبات والتحديات من الأصولية الإسلامية مع العقد الثالث من القرن العشرين.

والسؤال الذى يطرح نفسه ونجد إجابته فى هذا المؤلف :

○ هل ستؤدى ثورات الربيع العربى وتغير الأنظمة السياسية الحاكمة فى الدول العربية- فى إطار من الممارسات الديمقراطية الحقيقية - إلى التواءم مع الحضارة الغربية أم سيؤدى ذلك إلى تكتل إسلامى معادى لهذه الحضارة قد يفضى إلى صراع يؤدى إلى سايكس بيكو جديدة؟.

ولعل الثورة التى بدأت فى تونس وألقت بظلالها على مصر وليبيا واليمن وسوريا لم تكن وليدة اللحظة وإنما هى إفراز حتمى لتفاعلات وتراكمات العقد الأخير فى كل هذه الدول. يتعاصر مع ذلك ويتزامن معه المشهد السياسى فى العراق منذ مطلع الألفية الجديدة والذى بدأت تداعياته مع غزو الكويت فى بداية العقد الأخير من القرن المنصرم، والوضع فى السودان وإعلان دولة جنوب السودان فى احتفال شعبى جماهيرى عالمى حضرته مصر وممثلو دول العالم لتعترف بدولة جنوب السودان المستقلة وفقا لمفاهيم الاعتراف فى القانون الدولى العام وإعلان ميلاد دولة جديدة هى نتاج صراع عسكرى وسياسى بين الجنوب والشمال منذ عقود وحرب بدأت فى مطلع ثمانينيات القرن الماضى بقيادة جون جارانج ليقود الحرب ضد شمال السودان وليتحقق حلم الجنوب المنشود فى الاستقلال.

وتأتى تداعيات المشهد السياسى الحالى فى تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والعراق والسودان وبعض المناوشات الطفيفة فى الأردن

والبحريين ودول أخرى (التي تم وأدها سريعا) لتعبر عن حالة الغليان التي تكتنف المشهد السياسى العربى فى العقد الأخير حيث توجد مقدمات سائغة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أدت إلى إفراز حتمى ولازم يتمثل فى ثورات الربيع العربى على الوضع الذى صارت عليه الآن دول الربيع العربى التى تصبو نفوس المواطن العربى بها إلى تحقيق حالة من الاستقرار السياسى والأمنى والذى هو مقدمة لازمه وأساسية للنمو الاقتصادى المنشود لتعويض ماحاق بالدول العربية - التى قامت بها ثورات سياسية إصلاحية - من خسائر اقتصادية وتراجع فى الاحتياطى النقدى من العملة الصعبة خلال العامين المنصرمين.

ففى تونس بدأت الثورة التى أشعلت الثورات العربية تباعا وتفاقت الأوضاع فى ليبيا إلى المواجهات العسكرية وكذلك الحال فى سوريا حيث لازال نزيف الدم مستمرا فى سوريا على الرغم من محاولات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إرسال مبعوث له شأن دولى كبير لحقن الدماء دون جدوى.

ويحسب للقيادة المصرية السابقة والقوات المسلحة المصرية النزول على الإرادة الشعبية الجماهيرية وتجنب الصدام مع الشعب والمتظاهرين فى محافظات مصر المختلفة وإعلاء الشرعية والحفاظ على مكتسبات الثورة التى تمثلت فى الاستفتاء على بعض المواد القليلة من دستور ١٩٧١ لتعديلها فى فبراير ٢٠١١ ، وإصدار إعلاننا دستوريا فى مارس

٢٠١١، يضمن الأطر الدستورية العامة للمرحلة الانتقالية وحتى يتم إجراء الانتخابات البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة لرئيس منتخب من الشعب قبل ٣٠ من يونيو ٢٠١٢. يتوازى مع ذلك ويتعاصر معه تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد تنتظم أحكامه الأيديولوجية السياسية والاقتصادية الحاكمة للبلاد في العقود المقبلة فالوثيقة الدستورية إنما توضع لتحكم البلاد لعقود متتالية وليس لسنوات.

وليس من شك أن في ذاكرة التاريخ معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦ تلك المعاهدة التي أبرمت لتقسيم العالم العربي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية إلى مستعمرات بريطانية وفرنسية وما يشاع الآن عن نوايا لإعادة تقسيم بعض الدول العربية إلى دويلات صغيرة أو ما يسمى بسايكس بيكو جديدة.

والأمر جدد خطير، وجد مختلف حال قياسه على الأحداث التي اكتنفت سايكس بيكو الأولى عام ١٩١٦، فالحال الآن أن هناك قوى سياسية ذات مرجعية دينية تسيطر بأغلبية كبيرة على مقاليد الحكم من سلطات تنفيذية رئاسية ومجالس نيابية في مصر ودول أخرى بالمنطقة والسؤال الذي يطرح نفسه هو:

○ ما هو مدى تساؤم أو تنافر هذه الأنظمة السياسية الجديدة في الدول العربية مع العالم الغربي لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية،

وطبيعة العلاقات التي قد تنشأ بين الدول العربية مستقبلاً والعالم الغربي في ظل الإسلام السياسي الذي بات يسيطر على مقاليد الحكم في دول الربيع العربي؟؟

وهل هناك صراع حتمي أو محتمل بين الأنظمة السياسية الجديدة في دول الربيع العربي والغربي؟؟ وكيف يمكن تلافي هذا الصراع؟ وما هي آليات تلافي الصراع العربي - الغربي حال وجود إمكانية لنشوبه؟.

وبعبارة موجزة: هل سيتحقق النظر الذي انتهى إليه صموئيل هنتنغتون من صراع الحضارات بين الإسلام والغرب؟؟

وهل العالم العربي هو المستهدف من الغرب بعد القضاء على الشيوعية بالكلية بانهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط كل دول الكتلة الشرقية بعد عقود من الحرب الباردة؟؟

ولعل هذا هو محور البحث Theme في هذه الدراسة التي يتخللها خواطر دستورية ذات أهمية خاصة من حيث الطرح الإيديولوجي الدستوري وحماية بعض الحريات كحرية الإعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة بحسبان أن الإعلام بمفهومه الواسع هو أحد الدوافع الرئيسية المفجرة لثورة يناير ٢٠١١.

كل هذه الأسئلة سيجيب عنها هذا المؤلف من منظور تحليلي سردي قارئ للأحداث يتبع منهج استقراء الواقع ومنهج استنباط الأحكام

للوقوف على حقيقة الأمر في إطار من المعطيات والتداعيات السياسية الراهنة في مصر. هذا المنظور التحليلي لا يغرق في التفاؤل ولا يثبط الهمم فالنظر الذي يخلص إليه إنما يقوم على نتائج تم الوصول إليها من مقدمات سائغة تؤدي إليها واقعا ولزوما ومنطقا في إطار موضوعي هو من أهم سمات البحث العلمي الجاد.